IUG Journal of Islamic Studies
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza
E-ISSN: 2410-5201
P-ISSN: 2410-8715
IUGJIS
Vol 32, No 2, 2024, pp 134 -152

Received on (15-07-2023) Accepted on (19-09-2023)

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.32.3/2024/6

The Taabi'i narrators to whom al-Bukhari narrated and said about them Abu Hatim (Shaykh)

Abdulhamid CALISKAN[*1], Mohammad Al-Hawari[*2]
Faculty of Sharia/ Universty of Yarmouk/Jordan[*1,2]
[*]Corresponding Author: caliskanabdulhamid631@gmail.com

Abstract:

Imam Bukhari's Sahih is the most accurate book written by the history of Islam, and there is no doubt that his method, which is expressed as the method of 'revenge', which is expressed as the method of selecting certain narrations of the ravis, has an important role in this acceptance. Nevertheless, many scholars have criticized Bukhari's Sahih, especially some of his narrators. One of these scholars, Imam Abu Hatim al-Razi, also criticized a group of narrators and used the term "Sheikh" about them and stated that the relevant narrators were not at the highest level in terms of hadith science. This work addresses this issue by examining a select group of narrators from the Tabiin stratum. As a result, he concluded that the expression "Sheikh" meant something less than sika and that Bukhari was aware of this situation of the relevant narrators in his Sahih and acted accordingly.

Keywords: Sheikh, Abu Hatim, as-Sahih, Bukhari, Manahij al-Muhaddithin

الرّواة التابعون الّذين روى لهم البخاريّ وقال عنهم أبو حاتم (شيخ).

عبد الحميد تشالشكان[1]، أ. د. محمد عوده الحَوَريّ[2]
أصول الدين- كلية الشريعة-جامعة اليرموك-الأردن[1،2]

الملخص:

يعدّ صحيح الإمام البخاريّ أصح الكتب التي ألّفها الخَلق في التّاريخ الإسلامي، ولا شك أن لمنهج مؤلفه في الانتقاء دور كبير في هذه القضية، وبالرغم من تسليم عامة النقاد لتصحيح البخاري وعلو كعبه في الصنعة، إلا هناك من ينتقد الصحيح من العلماء ومَن تكلم في بعض رواته على وجه الخصوص منهم الإمام أبو حاتم الرازي؛ فقد حكم على بعض رواة الصحيح ب(شيخ) وأنزلهم عن رتبة الثقة المطلوبة في شروط الصحيح، فجاءت هذه الدراسة لتحليل هذه المسألة من خلال دراسة الرواة من طبقة التابعين الذين حكم عليهم أبو حاتم ب(شيخ) مع التطرق إلى منهج البخاري في الرواية عنهم في الصحيح، وقد خلصت الدراسة إلى أن لفظ (شيخ) يفيد مرتبة مُتَخَلِّفَة عن الثقة التامة في الرواة عند أبي حاتم، وعلى كل حال قد عرف الإمام البخاري حال هؤلاء الرواة جرحًا وتعديلًا وأخذه بعين الاعتبار في التخريج لهم تحت إطار منهج الانتقاء لأصح مروياتهم.

كلمات مفتاحية: شيخ، أبو حاتم، الصحيح، البخاري، مناهج المحدثين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ السنّة النبويّة مصدر للشريعة الإسلامية، وقد جاءت من عند الله تعالى لتبيّن للناس ما نُزِّلَ إليهم، واصطفى الله لها رجالاً عدولاً خاضوا في خدمتها، فبذلوا ما في وسعهم من أجل الحفاظ عليها.

وقد أسّسوا علوماً كثيرة في سبيل تمييز صحيحها من سقيمها؛ ومن تلك العلوم علم الجرح والتعديل، وهو من أبرز ثمرات تلك الجهود حيث صنفوا الرواة حسب مراتبهم من خلال النظر إلى رواياتهم ومقارنتها ببعضها بعضاً، ليصلوا إلى أدق نتيجة في الرواة، ثم بينوا هذه المراتب والنتائج بألفاظ مختلفة المعاني والدلالات.

ومن جانب آخر، رَادَ عدد من الأئمة في تصنيف السنة وتمييز الصحيح من الضعيف، وأول من أفرد التصنيف للصحيح وجرّده الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في "الجامع الصحيح"، ولا يخفى أن قصد الصحة يقتضي أن يكون رواة الكتاب في أعلى مراتب التعديل؛ غير أن الإمام البخاري قد انتقى من أحاديث بعض من تخلفت رتبته عن الثقة، وأخرج لهم حسب قرائن دقيقة تنبئ عن فوائد عميقة.

وسَبَّبَ هذا المنهج وُرُودَ الانتقادات إليه، إذ أخرج لمن تكلم فيه غير واحد من الأئمة، الإمام الدارقطني على سيل المثال، بما ينزل درجته عن رتبة أهل الإتقان والاحتجاج، منهم الإمام أبو حاتم الرازي الذي حكم على عدد من رواته من طبقة التابعين ب(شيخ) فأنزلهم عن رتبة راوي الصحيح، فجاءت هذه الدراسة لتناول هذا الموضوع، وذلك من خلال دراسة هؤلاء الرواة جرحاً وتعديلاً، ودراسة تعامل الإمام البخاري مع رواياتهم.

حدود الدراسة:

تشمل هذه الدراسة الرواة من طبقة التابعين الذين حكم عليهم الإمام أبو حاتم الرازي بلفظ (شيخ) مع إطلاقاته الأخرى ممن أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه، وعددهم خمسة رواة، ودراسة منهج البخاري في الرواية عنهم.

وقد التزم البحث في الدراسة بتقسيم الحافظ ابن حجر للطبقات في كتابه تقريب التهذيب، حيث ذكر فيه التابعين في أربع طبقات: الأولى (وهو الثانية في الأصل بعد طبقة الصحابة) في كبار التابعين، الثانية والثالثة في الوسطى من التابعين والرابعة في صغارهم، ومن رواة هذه الدراسة راوٍ واحدٌ من الطبقة الأولى والآخرُ من الثانية، وراويان من الثالثة وراوٍ واحدٌ من الطبقة الرابعة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وجود مجموعة من الرواة في صحيح البخاري ممن قال فيهم أبو حاتم "شيخ"، وهي صفة تُقصد بها المراتب المتخلفة عن الثقة والاحتجاج، وهو أمر يستدعي النظر والبحث؛ لمعرفة أقوال الأئمة في هؤلاء الرواة جرحًا وتعديلاً، وذلك من خلال تتبع أحوالهم، ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم بما يكشف عن مدلول قول أبي حاتم فيهم (شيخ)، وبما يظهر سبب تخريج الإمام البخاري لهم في صحيحه.

وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

مَن الرواة التابعون الذين روى لهم البخاري وقال عنهم أبو حاتم (شيخ)؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما حال رواة صحيح البخاري الذين قال فيهم الإمام أبو حاتم الرازي "شيخ" عند علماء الجرح والتعديل؟
- ما عدد مروياتهم في الصحيح؟
- ما هو منهج الإمام البخاري في الرواية عن هؤلاء الرواة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان حال رواة صحيح البخاري الذين قال فيهم أبو حاتم "شيخ" عند علماء الجرح والتعديل.
- إحصاء مروياتهم في الصحيح.
- إيضاح منهج الإمام البخاري في الرواية عن هؤلاء الرواة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية الموضوع نفسه، وهو دراسة رواة صحيح البخاري ومنهج مؤلفه في التعامل مع هؤلاء الرواة، من حيث إن الأمة تلقته بالقبول.
- الكشف عن مدلول مصطلح "شيخ" عند أحد جهابذة النقاد (أبي حاتم الرازي).
- أهميتها في الدفاع عن الصحيح جراء بيان دقة منهج الإمام البخاري في كتابه.
- إضافة دراسة إلى سلسلة الدراسات في مناهج المحدثين، حيث إنها تتطرق إلى منهج الإمام البخاري في التعامل مع رواة قد تخلفت رتبتهم عن الثقة.

الدراسات السابقة:

لا يوجد – حسب اطلاع البحث– دراسة يخصها موضوع (الرواة التابعين الذين روى لهم البخاري وقال فيهم أبو حاتم "شيخ")، بيد أن ثمة دراسات تشترك مع هذا الموضوع في بعض جوانبه إلا أنها تفترق عنه في بعضها، وفيما يلي أهم ما وجد من هذه الدراسات:

*المظلوم، 2006 م، بعنوان: "الرواة الذين تكلم فيهم أبو حاتم وروى لهم البخاري في صحيحه: دراسة تطبيقية "[1]

هدفت هذه الدراسة إلى: معرفة الرواة تكلم فيهم أبو حاتم وأخرج لهم البخاري في الصحيح وأحوالهم جرحًا وتعديلًا مع دراسة منهج البخاري في التخريج لهم.

وتضمنت: مجموعة من رواة البخاري في الصحيح المرتبين على ألفاظ التجريح الصادرة عن أبي حاتم مع دراسة أحوالهم من خلال أقوال النقاد فيهم.

وخلصت إلى: أن أبا حاتم الرازي من المتشددين في الجرح والتعديل وأما الإمام البخاري فيتعامل في صحيحه حسب شرطه ومنهجه واجتهاده.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة: في الرواة أنفسهم ذلك أن هذه الدراسة لم تشمل الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم (شيخ)، وتختلف أيضا في دراسة المرويات حيث إنها لم تتناول مرويات الرواة في صحيح البخاري.

*مشاقبة، 2100 م، بعنوان: "مصطلح شيخ عند المحدثين: دراسة نظرية وتطبيقية في الكتب الستة"[2]

هدفت هذه الدراسة إلى: إثبات معاني مصطلح (شيخ) عند المحدثين في إطار الجرح والتعديل وذلك من خلال تتبع هذا المصطلح من مصنفات أهل العلم.

وتضمنت: مجموعة من الرواة الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة ودراسة أحوالهم من خلال أقوال النقاد عنهم مع النظر إلى مروياتهم.

وخلصت إلى: أن مصطلح (شيخ) عند المحدثين ليس له معنى مطرد، بل يختلف عن عالم إلى عالم آخر، ولأحوال الرواة الذين قيل فيهم شيخ دور مهم في هذا الاختلاف.

---

[1] للباحث: محمد بن ماهر المظلوم، إشراف: نافد حسين حماد، رسالة الماجستير، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 م.

[2] للباحث: عبد الرحمن محمد عبد مشاقبة، إشراف: أ. د. سلطان سند العكايلة، رسالة الدكتوراه، كلية الشريعة، قسم أصول الدين، الجامعة الأردنية، 2011 م.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة: في التركيز على مدلول مصطلح (شيخ) عند الإمام أبي حاتم الرازي، وفي الرواة أنفسهم ودراسة منهج البخاري في الرواية عنهم في صحيحه.

*حسين، 2016 م، بعنوان: "مدلولات لفظ (شيخ) عند الامامين أبي حاتم وأبي زرعة في كتاب الجرح والتعديل [1]"

هدفت هذه الدراسة: معرفة دلالة مصطلح (شيخ) عند أبي حاتم وأبي زرعة من خلال المقارنة بينهما وبين جمهور النقاد.

وتضمنت: دراسة بعض الرواة الواردة ترجمتهم في كتاب الجرح والتعديل مع بيان أحوالهم جرحا وتعديلا.

وخلصت إلى: أن ليس للفظ (شيخ) عند أبي زرعة وأبي حاتم معنى منضبط، يختلف المدلول من راو إلى راو آخر.

وتختلف دراستنا عن هذه الدراسة: في الرواة أنفسهم، وتختلف أيضاً في دراسة المرويات ذلك أنها لم تتطرق إلى أية رواية.

منهج الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مناهج متكاملة على نحو الآتي:

- المنهج الاستقرائي: ذلك بتتبع رواة صحيح البخاري الذين قال فيهم أبو حاتم (شيخ)، وبتتبع أقوال النقاد في هؤلاء الرواة جرحا وتعديلا، وبتتبع مرويات هؤلاء الرواة في الصحيح.
- المنهج التحليلي: ذلك من خلال بيان مدلول قول أبي حاتم في هؤلاء الرواة في ضوء أقوال النقاد، واستنباط مكانتهم من أقوال النقاد فيهم.
- المنهج الاستنباطي: وذلك بالكشف عن معنى مصطلح (شيخ) عند أبي حاتم وطريقة الإمام البخاري في إخراج أحاديث هؤلاء الرواة.

خطة الدراسة:

المقدمة: تشمل حدود الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهداف الدراسة، وأهمية الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة

المبحث الأول: الرواة التابعون من الطبقة الثانية والثالثة

المطلب الأول: بجالة بن عبد

المطلب الثاني: آدم بن علي

المبحث الثاني: الرواة التابعون من الطبقة الرابعة والخامسة

المطلب الأول: أبو يزيد المدني

المطلب الثاني: سنان بن ربيعة

المطلب الثالث: أيمن بن نابل

الخاتمة: تشمل النتائج التي توصل البحث إليها من خلال الدراسة

المبحث الأول: الرواة التابعين من الطبقة الثانية والثالثة:

كما ذُكر سابقاً فإن الدراسة تلتزم بتقسيم الحافظ ابن حجر في الطبقات، وعليه يكون هذا المبحث مخصصاً لدراسة التابعين من الطبقة الثانية والثالثة الذين روى لهم البخاري وقال أبو حاتم فيهم (شيخ)، وهما اثنان.

المطلب الأول: بَجالَة بن عَبَد. ويقال: ابن عبدة[2]. التميمي البصري[3] (كان حيًا سنة سبعين):[4]

---

[1] للباحثة: سلوى حسين، بحث محكم، حولية كلية أصول الدين بالقاهرة، مج 29، ع 29–2، 2016 م.

[2] الدارقطني، المؤتلف والمختلف (ج3\1518).

[3] البخاري، التاريخ الكبير (ج2\136).

[4] الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج1\189).

أولاً: تعريف عام بالراوي: تابعي كبير، وقد أدرك النبي ﷺ ولم يره[1]، وكان كاتبا لجَزْءِ بن مُعاوِية[2] في خلافة عمر رضي الله عنه.[3]

روى عن كتاب عمر رضي الله عنه[4]، وعن ابن عباس[5] وعن عمران بن حصين وعبد الرحمن بن عوف.[6]

وروى عنه عمرو بن دينار، قتادة وقشير بن عمرو.[7]

له ثمانية أحاديث[8] بالجملة عند أصحاب التسعة وكلها في مسائل الجزية.

ثانيًا: أقوال النقاد فيه: لم يتكلم فيه إلا أبو زرعة الرازي[9] ومجاهد بن موسى[10] ووثقاه[11]، وأما الإمام الشافعي فقد اختلفت معرفته به حيث جهّله أولاً، فقال:" بجالة رجل ليس بالمشهور، ولسنا نحتج برواية رجل مجهول ليس بالمشهور"[12]، ثم وثقه بالجملة، وقال: " حديث بجالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر، وكان رجلاً في زمانه كاتباً لعماله"[13]، وعلق البيهقي على هذا الصنيع حيث قال: "ويشبه أن يكون الشافعي لم يقف على حال بجالة بن عبد حين صنّف كتاب الحدود، ثم وقف عليه حين صنّف كتاب الجزية."[14] وذكره ابن حبان في الثقات.[15]

وقد تبين من خلال هذه الأقوال للأئمة أن الراوي مشهور ومعروف بالثقة غير أنه اشتهر بروايات متعلقة بالجزية وأمورها ذلك أنه كان عاملا في خلافة عمر رضي الله عنه وكاتبا لجزء بن معاوية، وهذا يفيدنا أن الراوي لم يشتهر برواية أحاديث أخرى ولذا قل كلام النقاد عنه، الله تعالى أعلم.

ثالثاً: رأي أبي حاتم فيه: قال الإمام أبو حاتم الرازي فيه (شيخ) دون أن يقرنه بلفظ آخر من ألفاظ الجرح والتعديل.[16]

ويبدو من كلامه هذا أنه رحمه الله نهج منهج النقاد الآخرين في بيان حال هذا الراوي، حيث لم يزد على لفظ واحد حينما يحكم عليه، وصنيعه يدلنا على أن الراوي قليل الممارسة في الرواية مع أنه مشهور ومعروف، وبكلمات أخرى فإن كلام أبي حاتم يفيد أن رواية الراوي محدودة ومعدودة، وعلى هذا يكون لفظ (شيخ) بخصوص هذا الراوي مصطلح نقدي يكمن فيه عموم التوثيق مع الإشارة إلى قلة روايته، الله تعالى أعلم.

رابعاً: رواياته عند البخاري: أخرج له الإمام البخاري حديثًا واحدًا في الأصول إذ صدر به الباب، وجاء فيه قول عمرو بن دينار: *"كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، فَحَدَّثَهُمَا بَجَالَةُ سَنَةَ سَبْعِينَ، عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ*

---

(1) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (ج1\465).

(2) هو ابن معاوية بن حصين، ليس له صحبة، كان عامل عمر رضي الله عنه في عهده. ينظر: ابن حجر، الإصابة (ج1\586).

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7\130).

(4) البخاري، التاريخ الكبير (ج2\146).

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2\437).

(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1\211).

(7) المصدر السابق.

(8) الإمام أحمد: المسند رقم (1679) و (1707)؛ الدارمي: المسند رقم (2543)؛ أبو داود: السنن رقم (3044)؛ الترمذي: السنن رقم (1586) و(1587).

(9) أبو زرعة، الضعفاء في أجوبته على البرذعي (ج3\849).

(10) أحد من الثقات، أصله من خرسان، سكن ببغداد وتوفي بها سنة (244 هـ). ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج15\356).

(11) مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال (ج2\349).

(12) البيهقي، معرفة السنن والآثار (ج12\348).

(13) المرجع السابق.

(14) المرجع نفسه.

(15) ابن حبان، الثقات (ج4\83).

(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2\437).

عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ ، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَمِّ الْأَحْنَفِ[1]، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ : فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ الْمَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ."[2]

وهذا الحديث معتمد في بابه حيث انتشر تخريجه بين أصحاب التدوين وأخرجوا الحديث بطرق وأسانيد شتى، وهو يؤكد دقة البخاري حيث أخرج من أصحاب الستة الإمام أبو داود[3] والإمام الترمذي[4] هذا الحديث بالإسناد نفسه مع متنه، وهذا يعني أنه رحمه الله أتى بالرواية بصورتها التي سمعها من شيوخه.

ولعل من مقصد الإمام البخاري من إخراج الحديث بيان صحة التحمل عمرو من بجالة لأنه لم يقصد عمروا بالتحديث إنما حدث غيره وهو يسمعه، كما ورد إجماع على صحة التحمل بهذه الطريقة[5]، وكذلك قد يكون من مقصده من الحديث إظهار صحة المكاتبة في التحمل التي أشار إليها في تاريخه حينما قال: روى عن كتاب عمر رضي الله عنه[6]، كما هو حال العلماء إذ استدلوا على المكاتبة[7] بهذا الحديث نفسه.[8]

المطلب الثاني: آدم بن علي العجلي. ويقال: الشيباني. ويقال: البكري[9]، يعتبر في الكوفيين(ت121-130 هـ)[10]

أولاً: تعريف عام بالراوي: هو تابعي مشهور، وعرفه البخاري وترجم له في التاريخ الكبير.[11]

ويُعرف الراوي بالرواية عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه[12]، وله تلاميذ عدة مثل إبراهيم بن طهمان، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وآخرين.[13]

ولم يخرج له من أصحاب التسعة إلا الإمام البخاري أخرج له حديثاً.

ثانياً: أقوال النقاد فيه: نجد أقوال النقاد فيه تسير في اتجاهين: الأول: الحكم على الراوي منفردًا: قال النسائي عنه: "ليس به بأس"[14]، وقال ابن معين: "آدم ثقة، وجَبَلَة ثقة، وما أرى يُرْوى عن كليهما عشرون حديثا"[15]، وذكره ابن حبان في الثقات[16] وأخرج له حديثا في صحيحه من طريق ابن عمر رضي الله عنه[17]، وقال الفسوي: "كوفي ثقة"[18]، وخلص الذهبي إلى أنه كان ثقة قليل الحديث[19].

---

[1] هو الأحنف بن قيس، يعرف بالأحنف، اسمه الضحاك. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2\322).

[2] البخاري: صحيح البخاري، الجزية والموادعة\ الجزية والموادعة مع أهل الحرب: رقم (3156).

[3] أبو داود: السنن، الخراج والفي والإمارة\ أخذ الجزية من المجوس: رقم (3043).

[4] الترمذي: الجامع، السير عن رسول الله ﷺ\ ما جاء في أخذ الجزية من المجوس: رقم (1586).

[5] العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (ج15\80).

[6] البخاري، التاريخ الكبير (ج2\146).

[7] وهي أن يكتب الشيخ إلى الطالب، وهو غائب شيئا من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك، وهو حاضر. للمزيد: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث (ص 148).

[8] الدارقطني، الإلزامات والتتبع (ص 291).

[9] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1\102).

[10] ابن معين، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص 344).

[11] البخاري، التاريخ الكبير (ج2\37).

[12] الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (ص 230).

[13] المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج2\309).

[14] المرجع السابق (ج2\309).

[15] ابن معين، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص 344).

[16] ابن حبان، الثقات (ج4\51).

[17] ابن حبان: صحيح ابن حبان، الصلاة\ صفة الصلاة\ برقم (1914).

[18] الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج3\96).

[19] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج3\367).

والاتجاه الثاني: الحكم عليه مقارنة بغيره: قال يحيى بن سعيد القطان: "إن جبلة بن سحيم أحب إليه من آدم بن علي"[1]، وقال عبد الله بن أحمد: "سئل أبي وأنا شاهد عن زيد بن جبير وآدم بن علي، فقال زيد بن جبير أعجب إليّ"[2].

فتجمع كلمة من تكلم فيه على توثيقه بلفظ التوثيق الصريح، أو قريبًا منه كما هي عبارة النسائي إلا أن له روايات قليلة كما أشار يحيى بن معين إلى ذلك في كلامه عن الراوي حيث ذكر رحمه الله عدد الروايات المروية عنه ولم يبلغه إلى عشرين رواية[3]، وعلى هذا صرح الحافظ الذهبي عن الراوي بأنه قليل الحديث[4]، حيث إن حد القلة في المحدثين نقصُ العدد عن عشرين حديثا.[5]

ثالثاً: رأي أبي حاتم فيه: قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي (شيخ) دون أن يقرن به لفظًا آخر.[6] وكما تقدم سابقًا اتفقت كلمة النقاد على التوثيق في خصوص هذا الر مع تصريح الحافظ الذهبي بقلة روايته وقَبْلَه أشار إلى ذلك يحيى بن معين، وأما الإمام أبو حاتم الرازي فحكم على الراوي بلفظ (شيخ)، ولابن أبي حاتم كلام يسعف في فهم هذا اللفظ ودلالته في مقدمة الجرح والتعديل حيث قال في سياق تعيين مراتب الرواة جرحًا وتعديلًا: " وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية"[7]، علماً بأن المرتبة الثانية هي مرتبة الاعتبار، والظاهر من هذا الكلام أن لفظ (شيخ) يفيد مرتبة متأخرة عن الثقة والاحتجاج عنده، ولا يبعد عن الذهن أنه رحمه الله تلقى هذا المعنى من أبيه وأبي زرعة، فيمكننا القول إن الإمام أبا حاتم الرازي أخذ قلة حديث الراوي عين الاعتبار، وعليه أنزله هذه المرتبة فيكون لفظ (شيخ) بحق هذا الراوي كناية عن قلة الرواية وليس حديثا عن ضبط الراوي.

رابعاً: مروياته في البخاري: لم يخرج له الإمام البخاري إلا الحديث التالي وصدر به الباب حيث قال: حدثني إسماعيل بن أبان حدثنا أبو الأحوص، عن آدم بن علي قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: " *إِنَّ النَّاسَ يَصِيرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُثًا، كُلُّ أُمَّةٍ تَتْبَعُ نَبِيَّهَا يَقُولُونَ: يَا فُلاَنُ اشْفَعْ، حَتَّى تَنْتَهِيَ الشَّفَاعَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَلِكَ يَوْمَ يَبْعَثُهُ اللهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ*."[8]

وكما تبين من الحديث الأول أن الراوي روى هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنه وهو مشهور ومعروف بالرواية عنه كما تقدم، ومن جانب آخر أن تلميذه في هذا الحديث من أشهر تلاميذ هذا الراوي ألا فهو أبو الأحوص سلّام بن سليم الكوفي، أحد الثقات المتقنين كما صرح بذلك أكثر من واحد من الأئمة النقاد مثل ابن معين[9]، وأبي زرعة الرازي[10].

فالإمام البخاري أخرج حديثه من طريق أهل بلده حيث إن تلميذه كوفيًا وشيخه من أجلّ الصحابة عبد الله ابن عمر فالراوي معروف بالرواية عنه[11]، وهذا يدل على دقة الإمام البخاري في حديث هذا الراوي وانتقائه لما صح وثبت عنه.

---

[1] المصدر السابق.

[2] الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال (ج2\209).

[3] ابن معين، سؤالات ابن الجنيد (ص 344).

[4] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج3\367).

[5] البدوي، المقلون من الثقات: دراسة نظرية تطبيقية في الصحيحين (ص 45).

[6] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2\267).

[7] المرجع السابق (ج2\37).

[8] البخاري: صحيح البخاري، التفسير\ سورة بني إسرائيل\ قوله ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (الإسراء: 79): رقم (4718).

[9] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2\138).

[10] ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (ج4\260).

[11] الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (ص 230).

ومن ناحية أخرى أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في موضع آخر في صحيحه من طريق ابن عمر متابعة[1]، وهذا يدلنا على أن الحديث معروف من طريقه رضي الله عنه، ومن جانب آخر يدل على منهج التكرار عنده رحمه الله، حيث إنه لم يكرر الحديث دون جدوى، بل راعى فائدة إسنادية وهي بيان ثبوت الحديث بهذا الإسناد من غير وجه، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: الرواة التابعين من الطبقة الرابعة والخامسة

وهذا المبحث في دراسة الرواة التابعين من الطبقة الرابعة والخامسة الذين روى لهم البخاري وقال فيهم أبو حاتم (شيخ) على نحو الآتي:

المطلب الأول: أبو يزيد المدني (توفي بعد سنة 130 هـ)

أولاً: تعريف عام بالراوي:

تابعي معروف، كان من أهل المدينة ثمّ تحول إلى البصرة[2]، مشهور بكنيته ولم يعرف له اسم عند العلماء.[3]

وروى عن ابن عمر[4]، وعن أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهم، وعكرمة، وغيرهم.[5] ونفى الفسوي سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه.[6]

وروى عنه أيوب السختياني، وابن أبي عروبة، وغيرهم.[7]

وله حديثان، ولم يخرج له من أئمة الكتب التسعة إلا البخاري والنسائي وأحمد.

ثانياً: أقوال النقاد فيه: لم يتكلم فيه من حيث الجرح والتعديل إلا الإمام أحمد، ويحيى بن معين.

أما الإمام أحمد فارتضاه عقب سؤاله عنه فقال:" أي شيء يسأل عن رجل روى عنه أيوب"[8]، وأما ابن معين فقال بعد ما نص على معرفته به: "إنه ثقة"[9].

بينما جهله الإمام مالك ولم يعرفه[10]، ولعلّ السبب أن الراوي لم يعرف في المدينة بالرواية، فقد روى عنه البصريون[11]، وخلص الحافظ الذهبي إلى ثقته[12]، وانتهى الحافظ ابن حجر إلى أنه مقبول[13]، علما بأن المقبول عنده من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله حيث يتابع.

وبناء على ما سبق من هذه الأقوال يتضح أن الراوي معروف ثقة، وأهم الأدلة على هذا هو قول ابن معين حيث لم يخالفه أحد في توثيقه للراوي وكفى به، ولا أثر لفقدان اسم الراوي في درجته الحديثية إلا أن عدم شهرته في المدينة يشير إلى قلة ممارسته بالحديث، ولذا يمكننا أن نقول إنه متخلّف في مراتب الثقة إذا ما قرن بمن عرف بالثقة وكثرة الرواية، والله أعلم.

---

(1) البخاري: صحيح البخاري، الزكاة\ باب من سأل الناس تكاثرا: رقم (1475).

(2) ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7\220).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9\459).

(4) البخاري، التاريخ الكبير (ج9\81).

(5) ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج4\609).

(6) الفسوي، المعرفة والتاريخ (ج2\129).

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9\459).

(8) أبو داود، سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (ص 74).

(9) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز) (ج1\102).

(10) ابن أبي حاتم، علل الحديث (ج5\554).

(11) ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (ج4\286).

(12) الذهبي، الكاشف (ج2\472).

(13) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 684).

ثالثاً: رأي أبي حاتم فيه: نص الإمام أبو حاتم الرازي على أنه (شيخ)، ثم ذكر عدم معرفة الإمام مالك بالراوي، وقال في إجابته الثانية عن السؤال في الراوي: "يكتب حديثه".[1]

والظاهر من هذا أن الإمام أبا حاتم قد نهج منهج عامة النقاد في خصوص هذا الراوي، إذ قد عرفه وبين معرفته به وبأحواله عند الآخرين، وفي النهاية ذكر حكمه الشخصي فيه، ولفهم رأي الإمام أبي حاتم الرازي في الراوي علينا أن نراجع إلى مقدمة كتاب الجرح والتعديل حيث ذكر فيها ابن أبي حاتم أربع طبقات للرواة حسب مراتبهم في الجرح والتعديل، وقال في الثالثة: " ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب"[2]، علماً بأنه رحمه الله لم يقل "يكتب حديثه" إلا في هذه الطبقة، وعلى هذا تكون العبارة (يكتب حديثه) من ألفاظ الجرح والتعديل مع إفادتها فئة معينة من الرواة، وكذلك استخدام الإمام أبي حاتم هذه العبارة مطلقة يفيد الحكم على الراوي بعينه ألا وهو يكتب حديثه في موضوعات معينة دون الاحتجاج به في الحلال والحرام، الله تعالى أعلم.

وبناء على هذا يكون لفظ (شيخ)، في خصوص هذا الراوي، مصطلحا تعريفياً لا يتضمن معنى نقدياً مع الإشارة إلى صدقه وورعه بالجملة.

رابعاً: مروياته عند البخاري: أخرج له الإمام البخاري حديثًا واحدًا وقال:" حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، حدثنا قَطَنٌ أبو الهيثم: حدثنا أبو يزيد المدني، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إِنَّ أَوَّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَفِينَا بَنِي هَاشِمٍ، كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ فَخِذٍ أُخْرَى، فَانْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِبِلِهِ، فَمَرَّ رَجُلٌ بِهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، قَدِ انْقَطَعَتْ عُرْوَةُ جُوَالِقِهِ، فَقَالَ: أَغِثْنِي بِعِقَالٍ أَشُدُّ بِهِ عُرْوَةَ جُوَالِقِي، لَا تَنْفِرُ الْإِبِلُ، فَأَعْطَاهُ عِقَالًا فَشَدَّ بِهِ عُرْوَةَ جُوَالِقِهِ، فَلَمَّا نَزَلُوا عُقِلَتِ الْإِبِلُ إِلَّا بَعِيرًا وَاحِدًا، فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ: مَا شَأْنُ هَذَا الْبَعِيرِ لَمْ يُعْقَلْ مِنْ بَيْنِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِقَالٌ، قَالَ: فَأَيْنَ عِقَالُهُ؟ قَالَ: فَحَذَفَهُ بِعَصًا كَانَ فِيهَا أَجَلُهُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: أَتَشْهَدُ الْمَوْسِمَ؟ قَالَ: مَا أَشْهَدُ، وَرُبَّمَا شَهِدْتُهُ، قَالَ: هَلْ أَنْتَ مُبَلِّغٌ عَنِّي رِسَالَةً مَرَّةً مِنَ الدَّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكُنْتَ إِذَا أَنْتَ شَهِدْتَ الْمَوْسِمَ فَنَادِ: يَا آلَ قُرَيْشٍ، فَإِذَا أَجَابُوكَ فَنَادِ: يَا آلَ بَنِي هَاشِمٍ، فَإِنْ أَجَابُوكَ، فَسَلْ عَنْ أَبِي طَالِبٍ فَأَخْبِرْهُ: أَنَّ فُلَانًا قَتَلَنِي فِي عِقَالٍ، وَمَاتَ الْمُسْتَأْجَرُ، فَلَمَّا قَدِمَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ، أَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ، فَقَالَ: مَا فَعَلَ صَاحِبُنَا؟ قَالَ: مَرِضَ، فَأَحْسَنْتُ الْقِيَامَ عَلَيْهِ، فَوَلِيتُ دَفْنَهُ، قَالَ: قَدْ كَانَ أَهْلَ ذَاكَ مِنْكَ، فَمَكَثَ حِينًا، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ الَّذِي أَوْصَى إِلَيْهِ أَنْ يُبَلِّغَ عَنْهُ وَافَى الْمَوْسِمَ، فَقَالَ: يَا آلَ قُرَيْشٍ، قَالُوا: هَذِهِ قُرَيْشٌ، قَالَ: يَا آلَ بَنِي هَاشِمٍ؟ قَالُوا: هَذِهِ بَنُو هَاشِمٍ، قَالَ: أَيْنَ أَبُو طَالِبٍ؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو طَالِبٍ، قَالَ: أَمَرَنِي فُلَانٌ أَنْ أُبَلِّغَكَ رِسَالَةً، أَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ فِي عِقَالٍ. فَأَتَاهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ لَهُ: اخْتَرْ مِنَّا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَدِّيَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا، وَإِنْ شِئْتَ حَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ أَنَّكَ لَمْ تَقْتُلْهُ، فَإِنْ أَبَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِهِ، فَأَتَى قَوْمَهُ فَقَالُوا: نَحْلِفُ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ، قَدْ وَلَدَتْ لَهُ، فَقَالَتْ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أُحِبُّ أَنْ تُجِيزَ ابْنِي هَذَا بِرَجُلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ، وَلَا تُصْبِرْ يَمِينَهُ حَيْثُ تُصْبَرُ الْأَيْمَانُ، فَفَعَلَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا طَالِبٍ أَرَدْتَ خَمْسِينَ رَجُلًا أَنْ يَحْلِفُوا مَكَانَ مِائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، يُصِيبُ كُلَّ رَجُلٍ بَعِيرَانِ، هَذَانِ بَعِيرَانِ، فَاقْبَلْهُمَا عَنِّي وَلَا تُصْبِرْ يَمِينِي حَيْثُ تُصْبَرُ الْأَيْمَانُ، فَقَبِلَهُمَا وَجَاءَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ فَحَلَفُوا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا حَالَ الْحَوْلُ، وَمِنَ الثَّمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ عَيْنٌ تَطْرِفُ."[3]

وهذا الحديث في الأصول إذ صدر به الباب، وهو المعتمد في بابه لأن من أخرج لهذا الراوي من أصحاب التسعة أخرجوا هذه الراوية عنه في هذا الباب.

---

[1] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج9\459).

[2] المرجع السابق (ج1\6).

[3] البخاري: صحيح البخاري، مناقب الأنصار\ القسامة في الجاهلية: رقم (3845).

وأما طريقة تخريجه فقد حدّث الراوي هذه الرواية عن عكرمة مولى ابن عباس، وسماعه عنه مشهور ومعروف كما ورد ذكره سابقًا، ثم حدّث عن الراوي قطنٌ أبو الهيثم، وثّقه ابن معين وأبو زرعة[1]، وقد عرفه الإمام البخاري أيضاً وترجم له في التاريخ الكبير وصحح سماعه عن أبي يزيد[2].

وكل هذا يدل على سعة علمه وصحة منهجه رحمه الله تعالى إذ قد عرف أحوال الرواة بكل تفاصيله وانتقى من رواياتهم ما ثبتت صحته ولو كانوا ضعفاء في الجملة، ومن ناحية أخرى تشير هذه الرواية إلى دقته أيضاً حيث أخرج الحديث كما سمعه من شيوخه إذ جاء هذا الحديث بنفس الإسناد في المصنفات كلها [3].

المطلب الثاني: سنان بن رَبِيعَة الباهلي، البصري[4]، أبو ربيعة[5] (ت: 131 هـ- 140هـ)[6]

أولاً: تعريف عام بالراوي: ترجم له الإمام البخاري في التاريخ الكبير، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال:" سمع السهمي من سنان بن ربيعة بعد ما خرف"[7]، ولعله رحمه الله قد اختار أن يكون تضعيف الراوي من الخرف[8] فيجتنب مما روى السهمي عنه وتقبل رواية تلاميذه الآخرين.

وقد ذكره الحافظ فيمن تكلم فيهم من الصحيح في مقدمة الفتح معلقًا أن الإمام البخاري أخرج له مقرونًا.[9]

وروى عن أنس بن مالك، وثابت البناني، وشهر بن حوشب.[10]

وعنه الحمادان[11]، وسعيد بن زيد، وعبد الوارث بن سعيد.[12]

وله في الكتب التسعة ثمانية أحاديث، الأول في البخاري، والثاني عند أصحاب السنن دون ابن ماجه، والباقي عند الإمام أحمد.

ثانياً: أقوال النقاد فيه: إذا استعرضنا كلام الأئمة النقاد في هذا الراوي وجدنا أن المتقدمين الأوائل يضعفونه بعبارات تفيد تليينه إلا أنّ قليلاً منهم يوثقونه بألفاظ تشير إلى أدنى مراتب الثقة حيث قال ابن معين[13] والنسائي[14] والدارقطني في رواية[15]:" ليس بالقوي" وفي رواية أخرى قال: "مضطرب"[16]، وحكم عليه ابن الجارود بالضعف[17]، وذكره العقيلي في الضعفاء[1]،

---

[1] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج3\442). وما بعده.

[2] البخاري، التاريخ الكبير (ج7\190).

[3] ينظر مثلا: البيهقي، السنن الكبرى رقم (16466).

[4] البخاري، تاريخ الكبير (ج4\164).

[5] مسلم، الكنى والأسماء (ج1\321).

[6] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2\118).

[7] البخاري، التاريخ الكبير (ج4\164).

[8] هو فساد العقل من الكبر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (ج9\62).

[9] ابن حجر، هدي الساري (ج2\358).

[10] المزي، تهذيب الكمال (ج12\147).

[11] الحمدان: حماد بن سلمة وحماد بن زيد.

[12] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2\118).

[13] ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (ج4\165).

[14] النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص 51).

[15] مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال (ج6\121).

[16] ابن بكير البغدادي، سؤالات ابن بكير للدارقطني، (ص 63).

[17] المرجع السابق.

الضعفاء[1]، وأما الذين وثقوه فقد ذكره ابن حبان في الثقات[2]، وقال ابن عدي بعد أن سبر رواياته: " أرجو أنه لا بأس به إن شاء الله"[3]، وخلص الحافظ الذهبي إلى أنه صدوق[4]، وتوصل ابن حجر إلى لينه.[5]

وقد تبين من عرض أقوال العلماء أن الراوي ضعيف في الجملة؛ إذ جمهور الجهابذة الكبار متفقون على تليينه، ويبدو أن سبب تليينه حالة الخرف التي أصابته والذي ضبطها ابن معين، وأما الذين اكتفوا بالتعريف به مثل البخاري وابن حبان، أو الذين سبروا مرويه وقبله كما هو حال ابن عدي، فراعوا ظروف الراوي القديمة قبل الاختلاط ولم يسقطوه مطلقًا، والله تعالى أعلم.

ثالثا: رأي أبي حاتم فيه: قال فيه الإمام أبو حاتم إنه شيخ مضطرب الحديث.[6]

ويتضح من ظاهر كلامه أنه حكم على الراوي بالاضطراب، ولم يقصد بلفظ (شيخ) غرضًا نقديًا في الجرح والتعديل إذ قال رحمه الله في سياق نقد المرويات للراوي نفسه إنه مضطرب الحديث دون أن يقرنه ب(شيخ)[7]، ومن جانب آخر استخدام لفظ (شيخ) مقرونا بألفاظ الجرح والتعديل أمر معروف ومنتشر عند العلماء النقاد، وفي مثل هذه الأحوال يكون التعويل على اللفظ الذي معه[8]، وعليه نقول إن لفظ (شيخ) في خصوص هذا الراوي لفظ تعريفي ليس له معنى نقديًا.

وأما الحديث الذي ينكره النقاد في خصوص هذا الراوي فهو حديث الأذنان من الرأس[9]، وقد بين غير واحد من الأئمة خطأ الراوي فيه.[10]

رابعاً: رواياته عند البخاري: أخرج له الإمام البخاري حديثاً في الأطعمة حيث قال: "حدثنا الصلت بن محمد، حدثنا حماد بن زيد، عن الجعد أبي عثمان، عن أنس؛ وعن هشام، عن محمد، عن أنس؛ وعن سنان أبي ربيعة، عن أنس: *أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّهُ عَمَدَتْ إِلَى مُدٍّ مِنْ شَعِيرٍ جَشَّتْهُ، وَجَعَلَتْ مِنْهُ خَطِيفَةً وَعَصَرَتْ عُكَّةً عِنْدَهَا، ثُمَّ بَعَثَتْنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ فَدَعَوْتُهُ، قَالَ: وَمَنْ مَعِي، فَجِئْتُ فَقُلْتُ: إِنَّهُ يَقُولُ: وَمَنْ مَعِي، فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَدَخَلَ فَجِيءَ بِهِ، وَقَالَ: أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً. فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً. فَدَخَلُوا فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ قَالَ: أَدْخِلْ عَلَيَّ عَشَرَةً، حَتَّى عَدَّ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ هَلْ نَقَصَ مِنْهَا شَيْءٌ.*"[11] و كما تبيّن من سرد الإسناد أنه رحمه الله ذكره مقرونًا بالجعد أبي عثمان، وثقه ابن معين[12]، ومحمد بن سيرين وهو رواية حمّاد بن زيد.

وقال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: "وسنان هو بن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وهو مقرون بغيره."[13]

---

(1) العقيلي، الضعفاء (ج3\21).

(2) ابن حبان، الثقات (ج4\337).

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (ج6\28).

(4) الذهبي، الكاشف، (ج1\367).

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، (ص 256). علما بأن الليّن عنده من قل روايته ولم يتابع عليه، كما بين في مقدمة التقريب.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج4\252).

(7) ابن أبي حاتم، العلل (ج1\469).

(8) مشاقبة، مصطلح "شيخ" عند المحدثين دراسة نظرية وتطبيقية في الكتب الستة (ص 13).

(9) أبو داود: السنن، الطهارة\ صفة وضوء النبي ﷺ: رقم (134).

(10) الفحل، الجامع في العلل والفوائد (ج5\36) وما بعده.

(11) البخاري: صحيح البخاري، الأطعمة\ من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس على الطعام عشرة عشرة: رقم (5450).

(12) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج2\529).

(13) ابن حجر، فتح الباري (ج16\482).

وله كلام آخر في سياق منهج الإقران عند البخاري: " ويؤخذ من صنيعه أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والإتقان أنه إن كان في الراوي قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه."[1]

وعليه نقول إن الدافع الذي بعث الإمام البخاري إلى الإخراج للراوي مقرونًا هو ضعفه في الراوية وأراد رحمه الله أن يجبر هذا الضعف من خلال إقران الراوي بالثقات، وقد كثر هذا المنهج منه في الصحيح حيث ذكر الرواة الضعفاء مقرونين بالثقات الآخرين.[2]

ومما يسعفنا في فهم صنيع البخاري في خصوص هذا الحديث كلامُ الحافظ في شرحه حيث قال:" قوله عن الجعد أبي عثمان عن أنس وعن هشام عن محمد عن أنس وعن سنان أبي ربيعة عن أنس هذه الأسانيد الثلاثة لحماد بن زيد".[3]

ويتضح من ظاهر كلامه أن حماد بن زيد حدَّث الحديث بهذه الأسانيد الثلاثة، وكذلك أخرج البزار[4] والطبراني[5] نفس الرواية هكذا، وبناء على كل ذلك يمكننا أن نقول إن الإمام البخاري قد سمع الحديث عن شيخه بهذا الشكل ولم يقصد سنان بن ربيعة على وجه الخصوص فجاء ذكره هنا عرضًا في سياقة الإسناد، وعلى كل يكون حديث سنان هذا متابعًا لحديث هشام وابن سيرين.

ومن اللافت للنّظر أيضًا أنّه رحمه الله اهتم بفائدة إسنادية وهي بيان ثبوت الحديث من هذه الطريق خصوصًا، مع علمه بحال الراوي بالجملة، وإثبات صحة سماع حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة وهو من تلاميذ هذا الراوي كما تقدم.

وكل ما تقدم في تعامل البخاري مع الرواية يعد مما يدل على أمانته والتزامه الرواية كما سمع من شيوخه، وعلى عبقريّته وتفننه في إيراد الأسانيد.

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الإمام البخاري قد أخرج هذا الحديث في أربعة مواضع أخرى من الصحيح، وكلّها عن إسحاق بن عبدالله عن أنس رضي الله عنه، وتغير نقطة تركيزه رحمه الله في كل موضع حيث أورد في كل موضع سياقة المتن المناسبة للباب الذي أورده فيه.

المطلب الثالث: أيمن بن نابِل الحبشي، أبو عمران، وقيل أبو عمرو المكي، نزيل عسقلان، مولى آل أبي بكر[6] (ت: 160 هـ)[7]

أولاً: تعريف عام بالراوي: هو تابعي صغير[8]، ترجم له الإمام البخاري في التاريخ الكبير.[9]

روى عن: قُدامَة بن عبد الله، وله صحبة، ولا يعرف له راو غيره[10] وعن أبيه نابِل، والقاسم بن محمد، وطائفة.[11]

---

[1] المرجع السابق (ج17\74).

[2] الطوالبة، من أخرج لهم البخاري مقرونين، (ص 12). ويرى الباحث الثاني ضرورة إعادة النظر فيمن هذه حاله إذ تبين له أن الإمام البخاري يروى كما وقع له عن شيوخه فيكون الراوي قد ذكر بالإسناد على هذه الصورة ولم يقصد البخاري التخريج له فلا يعدّ في رجاله الذين تعمد الرواية لهم، والله أعلم.

[3] ابن حجر، فتح الباري (ج16\481).

[4] البزار، البحر الزخار (ج13\234): رقم (6732).

[5] الطبراني، المعجم الكبير (ج25\150): رقم (285).

[6] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1\198).

[7] الصفدي، نكث الهميان في نكت العميان (ص 99).

[8] الذهبي، تاريخ الإسلام (ج6\990).

[9] البخاري، التاريخ الكبير (ج2\27).

[10] الحاكم النيسابوري، سؤالات مسعود بن علي السجزي، (ص 193).

[11] الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج6\309).

وروى عنه: موسى بن عقبة، وهو من أقرانه، ومعتمر بن سليمان، ووكيع، وابن مهدي، وعبد الرزاق، وأبو عاصم، وجماعة.[1]

وله واحد وعشرون رواية في الكتب التسعة بالجملة.

ثانياً: أقوال النقاد فيه: كلمة جمهور النقاد على توثيقه، واختلفت عبارتهم في التعبير عن ذلك، ووجد من ليّن حاله، ووجد من ضعّفه إذا انفرد.

أما من وثقه: فقال سفيان الثوري: " ثقة"[2]، وقال يحيى بن معين عنه: "ثقة[3]، لا يفصح وكانت فيه لكنة"[4]، ووثقه ابن عمار الموصلي[5]، وقال النسائي: "لا بأس به"[6]، ووثقه العجلي[7]، وقال الإمام الترمذي بعد تخريجه له: " وهو حديث أيمن بن نابل وهو ثقة عند أهل الحديث"[8].

وأما من لينه فنقل الأثرم عن الإمام أحمد حين سئل عن مجموعة من الرواة وبما فيهم أيمن: " هؤلاء قوم صالحون، يعني في الحديث"[9]، وقال علي بن المديني: " كان ثقة، وليس بالقوي"[10]، وقال ابن عدي:" لم أر أحداً ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة"[11].

وأما الذين ضعفوه فقد ذكره الحافظ ابن حجر فيمن تُكلّم فيهم من رجال صحيح البخاري في مقدمة الفتح[12]، وقال الدارقطني: " ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد"[13]، قال ابن حبان: " كان يخطئ وتفرد بما لا يتابع عليه، تنكب حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به"[14]، وقال يعقوب بن شيبة: " مكي صدوق وإلى الضعف ما هو"[15]، وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه صدوق يهم.[16]

وقد انتقده النقاد لأنه يخالف من هو أوثق منه في حديث التشهد[17] كما هو واضح في عبارة الإمام الدارقطني، وبينوا أنّ هذا الحديث خطأ ووهم منه، وقد أخرج الإمام الترمذي الحديث المعني عنه ثم علق عليه قائلاً: "حديث أيمن غير محفوظ"[18]،

---

[1] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1\198).

[2] ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج10\53).

[3] الدارمي، تاريخ ابن معين (ص 77).

[4] ابن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (ج3\89).

[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج1\198).

[6] المزي، تهذيب الكمال (ج3\45).

[7] مغلطاي بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ج2\314).

[8] الترمذي، السنن (ج2\237).

[9] ابن عساكر، تاريخ دمشق، (ج10\45).

[10] ابن أبي شيبة، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ص 55).

[11] معروف والأرناؤوط، تحرير تقريب التهذيب (ج1\158).

[12] ابن حجر، هدي الساري لمقدمة فتح الباري (ج2\359).

[13] الدارقطني، سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ص 132).

[14] ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (ج1\183).

[15] ابن عساكر، تاريخ دمشق (ج10\55).

[16] ابن حجر، تقريب التهذيب (ص 117).

[17] البيهقي: السنن الكبرى، الصلاة\ من استحب أو أباح التسمية قبل التحية\2\202: رقم (2829).

[18] الترمذي: سنن الترمذي، الصلاة\ ما جاء في التشهد\ 1\ 378: رقم (290).

وكذا أخرج الإمام النسائي له هذا الحديث وبين خطأ أيمن بن نابل فيه[1] مع تسليمهما عدالته وثقته كما تقدم، وعليه لم يشك أحد من النقاد في صدق هذا الراوي غير أن مخالفته لمن هو أوثق منه أثرت في ضبطه وتكلموا فيه لأجلها.

ثالثاً: رأي أبي حاتم فيه: قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي (شيخ) دون أن يقرن به لفظاً آخر.[2]

وتبين من عرض أقوال النقاد أن الراوي ثقة في الجملة، ولكن له روايات يخالف فيها من هو أوثق منه من الثقات الآخرين، ودقّق العلماء روايات الراوي وبينوا أنه أخطأ ووهم في حديث التشهد بالمخالفة فصرح بذلك غير واحد منهم مثل الإمام الترمذي والنسائي والدارقطني كما مر، وعليه نقول إن الإمام أبا حاتم الرازي قد علم حال الراوي ورواياته وأنزل الراوي على هذه المنزلة باعتبار مخالفته وشذوذ روايته ولذا يكون الحكم ب(شيخ) في خصوص هذا الراوي كناية عن سوء الحفظ ويكون حديثًا عن ضبط الراوي، وتدل عبارته بالاصطلاح العام، على المرتبة الأدنى للتوثيق، وهو يختلف عن الجمهور بهذا الحكم، والله أعلم.

رابعاً: مروياته في البخاري: أخرج له الإمام البخاري حديثًا واحدًا حيث قال: "حدثنا عمرو بن علي: حدثنا أبو عاصم: حدثنا أيمن بن نابل: حدثنا القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: *يَا رَسُولَ اللهِ، اعْتَمَرْتُمْ وَلَمْ أَعْتَمِرْ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، اذْهَبْ بِأُخْتِكَ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّنْعِيمِ فَأَحْقَبَهَا عَلَى نَاقَةٍ فَاعْتَمَرَتْ*."[3]

وأخرج الإمام البخاري هذا الحديث في المتابعات وليس في الأصول[4]، ومن جانب آخر أخرج له من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد المكي، أحد الثقات الحفاظ وثقه غير واحد من العلماء مثل ابن سعد وشهد له بالفقه[5]، وقال الإمام أحمد حينما أريد منه التحديث:" تسمعون مني وأبو عاصم في الحياة اخرجوا إليه"[6]، وشيخ الراوي في الحديث هو القاسم بن محمد من أشهر التابعين العلماء، وأثبت العلماء النقاد السماع بينهما كما ورد ذكره سابقًا.

وبالإضافة إلى هذا فقد أخرج الإمام البخاري هذا الحديث في غير موضع في الصحيح[7] من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم وبه، وهذا يدلنا أنه رحمه الله كرر الحديث في مناسبة سياق جديد وراعى في التكرار فائدة إسنادية وهي سماع أيمن بن نابل هذا الحديث عن القاسم فأشار إلى وقوع ذلك.

الخاتمة:

بعد البحث والسبر توصلنا إلى بعض النتائج وهي:

1. يأتي لفظ (شيخ) بصورتين في الجرح والتعديل عند الإمام أبي حاتم الرازي، مفرداً أو مقرونًا بغيره.
2. يتغير معنى (شيخ) في حال إطلاقه من راو إلى آخر عند الإمام أبي حاتم، ولكنه يتضمن معنى يشير إلى قلة الممارسة في الحديث بشكل مطرد.
3. يكون لفظ (شيخ) عبارة تعريفية في حال إقرانه بغيره من ألفاظ الجرح والتعديل، وبكلمات أخرى لا يتضمن النقد في هذه الحال، ويكون التعويل، من حيث الجرح والتعديل، على اللفظ الذي قُرِن به.
4. يدل لفظ (شيخ) على مرتبة متخلفة عن مرتبة الاحتجاج عند الإمام أبي حاتم الرازي، وهذا يعني أن الراوي المحكوم ب(شيخ) يبقى تحت إطار الثقة، ولكن قوة ثقته ليست في الدرجة العليا.

---

[1] النسائي: سنن النسائي، السهو\نوع آخر من التشهد، 4\ 43: رقم (1281).

[2] ابن ابي حاتم، الجرح والتعديل (ج2\319).

[3] البخاري: صحيح البخاري \الحج\ الحج على الرحل: رقم (1518).

[4] ابن حجر، هدي الساري (ج2\359).

[5] ابن سعد، الطبقات الكبرى (ج7\295).

[6] ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج2\225).

[7] البخاري: صحيح البخاري\ الحيض\ كيف كان بدء الحيض: رقم (294).

5.يتضح – أحياناً– مخالفة الإمام أبي حاتم الرازي في الحكم على الرواة جرحًا وتعديلًا بالنسبة للعلماء الآخرين، إذ يُنزِل مرتبة الرواة الذين وثقه الجمهور من خلال الحكم عليهم ب(شيخ)، كما كان في خصوص أيمن بن نابل على سبيل المثال.

6.تبين من خلال الدراسة دقة منهج الإمام البخاري في صحيحه، حيث عرف أحوال الرواة المنتقَدين وانتقى ما صح من حديثهم وثبت، وراعى في هذا انتقاء ظروفهم الخاصة، فأخرج لهم من طريق شيخهم المشهور كما هو الحال في آدم بن علي، أو أخرج لهم في الموضوع الذي يشتهرون به مثل حال بجالة بن عبد.

7.لا يخلو تخريج البخاري لهؤلاء الرواة من فائدة إسنادية أشار إليها –غالباً– في تاريخه.

8.يظهر كذلك أمانة الإمام البخاري العلمية من خلال الدراسة، حيث إنه يحرص على إيراد الأحاديث كما سمع من شيوخه.

9. تبين أن الانتقادات المتجهة إلى صحيح البخاري بسبب ضعف الرواة غير صحيحة لأن منهج الانتقاء يحول دون دخول الأحاديث الضعيفة للرواة الضعفاء إلى الصحيح،

10. ظهر من خلال الرواة موضع الدراسة قلةُ عدد مرويات من قال فيه أبو حاتم شيخ ب(شيخ).

التوصيات:

يوصي الباحثان بدراسة الانتقادات الموجهة إلى رواة الإمام البخاري دراسة تحليلية نقدية تبرز علو كعب الإمام في الحديث الشريف.

المصادر والمراجع:

الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل، (1422 هـ)، *العلل ومعرفة الرجال*، (ط2)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (د.م) دار الخاني

البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت.) *التاريخ الكبير*، (د.ط) تحقيق: محمد عبد المعين خان، حيدر آباد، دائرة المعارف.

البدوي، ريم عبد القادر، (2015). *المقلون من الثقات: دراسة نظرية تطبيقية في الصحيحين*، رسالة الدكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

البزار، أحمد بن عمرو، (2009 م)، *البحر الزخار*، تحقيق: مجموعة من الباحثين، (ط1)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

ابن بكير البغدادي، الحسين بن أحمد، (1428 هـ)، *سؤالات ابن بكير للدارقطني*، (ط1)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، القاهرة، دار الفاروق الحديثة.

البيهقي، أحمد بن الحسين، (1424 هـ)، *السنن الكبرى*، (ط3)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين، (1412 هـ)، *معرفة السنن والآثار*، (ط1)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة، (1998 م)، *السنن*، تحقيق: بشار عواد معروف، (د.م)، دار الغرب الإسلامي.

ابن حبان، محمد ابن حبان بن أحمد، (1395 هـ)، *الثقات*، (ط1)، تحقيق: سيد شرف الدين أحمد، (د.م)، دار الفكر.

ابن حبان، محمد ابن حبان بن أحمد، (1414 هـ)، *الصحيح (ترتيب ابن بلبان)*، (ط2)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن حبان، محمد بن حبان، (1396 هـ)، *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*، (ط1)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، روبية، دار الوعي.

ابن أبي حاتم، عد الرحمن بن محمد الرازي، (1271 هـ)، *الجرح والتعديل*، (ط1)، (د.م)، دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، (1427 هـ) *العلل*، (ط1)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد، (د.م)، مطابع الحميضي.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، (1408 هـ)، *سؤالات مسعود بن علي السجزي*، (ط1)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (د.م)، دار الغرب الإسلامي.

ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان، (2006 م)، *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*، (ط1)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، (د.م)، الفاروق الحديثة.

ابن حجر، أحمد بن علي، (1415 هـ)، *الإصابة في تمييز الصحابة*، (ط1)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، (د.م)، دار الكتب العلمية.

ابن حجر، أحمد بن علي، (1406 هـ)، *تقريب التهذيب*، (ط1)، تحقيق: محمد عوامة، (د.م)، دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي، (1435 هـ) *تهذيب التهذيب*، (ط1)، تحقيق: إبراهيم الزيبق–عادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن حجر، أحمد بن علي، (1434 هـ)، *هدي الساري لمقدمة فتح الباري*، (ط1)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، (د.م)، الرسالة العالمية.

الدارقطني، علي بن عمر، (1405 هـ) *الإلزامات والتتبع*، (ط2)، تحقيق: مقبل هادي الوداعي، (د.م)، دار الكتب العلمية.

الدارقطني، علي بن عمر، (1427 هـ) *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*، (ط1)، تحقيق: محمد علي الأزهري، القاهرة، الفاروق الحديثة.

الدارقطني، علي بن عمر، (1406 هـ) *المؤتلف والمختلف*، (ط1)، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، (د.م)، دار الغرب الإسلامي.

الدارمي، عثمان بن سعيد، (1429 هـ) *تاريخ ابن معين*، (ط1)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، القاهرة، الفاروق الحديثة.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، (1431 هـ) *سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*، (ط1)، تحقيق: محمد علي الأزهري، القاهرة، الفاروق الحديثة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (2003 م) *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام*، (ط1)، تحقيق: بشار عواد معروف، (د.م)، دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، محمد بن أحمد، (1405 هـ) *سير أعلام النبلاء*، (ط3)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، (1413 هـ) *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*، (ط1)، تحقيق: محمد عوامة، (د.م)، دار القبلة للثقافة الإسلامية.

أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم، (1402 هـ) *الضعفاء في أجوبته على البرذعي*، (ط1)، تحقيق: سعدي مهدي الهاشمي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، (1968 م) *الطبقات الكبرى*، (ط1)، تحقيق: إحسان عباس، (د.م)، دار صادر.

الصفدي، خليل بن أيبك، (1427 هـ) *نكت الهميان في نكت العميان*، (ط1)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (د.م)، دار الكتب العلمية.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (1406 هـ) *معرفة أنواع علوم الحديث*، (د.ط)، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر.

الطبراني، سليمان بن أحمد، (1415 هـ) *المعجم الكبير*، (ط2)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.

الطوالبة، محمد عبد الرحمن، (2001 م) *من أخرج لهم البخاري مقرونين*، بحث محكم، مجلة المنارة، مج 7، ع 2.

ابن عدي، عبد الله بن عدي، (1434 هـ) *الكامل في ضعفاء الرجال*، (ط1)، تحقيق: مازن محمد السرساوي، الرياض، مكتبة الرشد.

ابن عساكر، علي بن الحسن، (1415 هـ) *تاريخ دمشق*، (د.ط) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، عمّان، دار الفكر.

ابن معين، يحيى بن معين بن عون، (1399 هـ) *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*، (ط1)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، المكة، مركز البحث العلمي.

ابن معين، يحيى بن معين بن عون، (1405 هـ) *تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)*، (ط1)، تحقيق: محمد كامل القصار، (د.م)، مجمع اللغة العربية.

ابن معين، يحيى بن معين بن عون، (1408 هـ) *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*، (ط1)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، عُمَان، مكتبة الدار.

العقيلي، محمد بن عمرو، (2008 م) *الضعفاء*، (ط2)، تحقيق: مازن السرساوي، القاهرة، دار ابن عباس.

العيني، محمود بن أحمد، (د.ت) *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الفحل، ماهر ياسين، (1431 هـ) *الجامع في العلل والفوائد*، (ط1)، الدمام، دار ابن الجوزي.

الفسوي، يعقوب بن سفيان، (1401 هـ) *المعرفة والتاريخ*، (ط2)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن، (1440 هـ) *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، (ط1)، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج، (1404 هـ) *الكنى والأسماء*، (ط1)، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

مشاقبة، عبد الرحمن محمد، (2011 م) *مصطلح "شيخ" عند المحدثين دراسة نظرية وتطبيقية في الكتب الستة*، رسالة الدكتوراه، عمّان، الجامعة الأردنية.

معروف، بشار عواد، الأرناؤوط، شعيب، (1417 هـ) *تحرير تقريب التهذيب*، (ط1)، بيروت، مؤسسة الرسالة.

مغلطاي بن قليج، (1422 هـ) *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، (ط1)، تحقيق: عادل بن محمد – أسامة بن إبراهيم، القاهرة، الفاروق الحديثة.

النسائي، أحمد بن شعيب، (1396 هـ) *الضعفاء والمتروكون*، (ط1)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، روبية، دار الوعي.

النسائي، شعيب بن علي، (1406 هـ) *السنن*، (ط2)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (د.م)، مكتب المطبوعات الإسلامية.

قائمة المراجع المرومنة:

Abū Dāwūd, Sulaymān ibn Al-Ashʿath Al-Sijistānī, (1431 H) ***Su'ālāt Abī Dāwūd Al-Sijistānī lil-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal fī Jurḥ Al-Ruwāh wa-Ta'dīlihim***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ʿAlī Al-Azharī, Cairo, Al-Faruq Al-Haditha.

Abū Zurʿah, ʿUbayd Allāh ibn ʿAbd Al-Karīm, (1402 H) ***Al-Du'afā' fī Ajwibatih 'alá Al-Bardha'ī,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Saʿdī Mahdī Al-Hāshimī, Medina, Islamic University.

Al-ʿAqīlī, Muḥammad ibn ʿAmr, (2008 M) ***Al-Du'afā'***, (In Arabic), (2nd Edition), Edited by: Māzin Al-Sirsāwī, Cairo, Dar Ibn Abbas.

Al-ʿAynī, Maḥmūd ibn Aḥmad, ***'Umdat Al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī***, (In Arabic),Beirut, House of Revival of Arab Heritage.

Al-Badawī, Rīm ʻAbd Al-Qādir, (2015). ***Almqlwn min Al-Thiqāt:*** (In Arabic),Dirāsah Naẓarīyah Taṭbīqīyah fī Al-ṣaḥīḥayn, PhD Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn Al-Ḥusayn, (1412 H), ***maʻrifat Al-sunan wa-Al-āthār***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: ʻAbd Al-Muʻṭī Amīn Qalʻajī, Pakistan, University of Islamic Studies.

Al-Bayhaqī, Aḥmad ibn Al-Ḥusayn, (1424 H), ***Al-sunan Al-Kubrá***, (In Arabic), (3rd Edition), edited by: Muḥammad ʻAbd Al-Qādir ʻAṭā, Beirut, Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah.

Al-Bazzār, Aḥmad ibn ʻAmr, (2009 M), ***Al-Baḥr Al-Zakhkhār***, (In Arabic),edited by: a group of researchers, (1st Edition), Al-Madīnah Al-Munawwarah, Maktabat Al-ʻUlūm wa-Al-Ḥikam.

Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʻīl, ***Al-Tārīkh Al-Kabīr***, (In Arabic), (D. Ṭ) Edition: Muḥammad ʻAbd Al-Muʻīn Khān, Ḥaydar Ābād, Dāʾirat Al-Maʻārif.

Al-Dāraquṭnī, ʻAlī ibn ʻUmar, (1405 H) ***al'lzāmāt wa-Al-tatabbuʻ***, (In Arabic), (2nd Edition), edited by: Muqbil Hādī Al-Wādiʻī, Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah.

Al-Dāraquṭnī, ʻAlī ibn ʻUmar, (1406 H) ***Al-Mu'talif wālmkhtlf***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muwaffaq ʻAbd Allāh ʻAbd Al-Qādir, Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Dāraquṭnī, ʻAlī ibn ʻUmar, (1427 H) ***Su'ālāt Al-Ḥākim Al-Nīsābūrī lil-Dāraquṭnī,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ʻAlī Al-Azharī, Cairo, Al-Faruq Al-Haditha.

Al-Dārimī, ʻUthmān ibn Saʻīd, (1429 H) ***Tārīkh Ibn Muʻīn***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ibn ʻAlī Al-Azharī, Cairo, Al-Farouk Al-Haditha.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻUthmān, (1413 H) ***Al-Kāshif fī Maʻrifat min la-hu Riwāyah fī Al-Kutub Al-Sittah***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ʻAwwāmah, Dar Al-Qibla for Islamic Culture.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʻUthmān, (2003 M) ***Tārīkh Al-Islām wa Wafyāt Al-Mashāhīr wāl'ʻlām***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Bashshār ʻAwwād Maʻrūf, Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad, (1405 H) ***Siyar Aʻlām Al-Nubalā'***, (In Arabic), (3rd Edition), edited by: Shuʻayb Al-Arnāʾūṭ, Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-Faḥl, Māhir Yāsīn, (1431 H) ***Al-Jāmiʻ fī Al-ʻİlal wa-Al-Fawā'id***, (In Arabic), (1st Edition), Dammam, Dar Ibn Al-Jawzi.

Al-Fasawī, Yaʻqūb ibn Sufyān, (1401 H) ***Al-Maʻrifah wa-Al-Tārīkh***, (In Arabic), (2nd Edition), edited by: Akram Ḍiyāʾ Al-ʻUmarī, Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-Ḥākim Al-Nīsābūrī, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, (1408 H), ***Su'ālāt Masʻūd ibn 'Alī Al-Sajizī,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muwaffaq ibn ʻAbd Allāh ibn ʻAbd Al-Qādir, Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Al-Imām Aḥmad, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ḥanbal, (1422 H***), Al-ʻİlal wa-Maʻrifat Al-Rijāl***, (In Arabic), (2nd Edition), edited by: Waṣī Allāh ibn Muḥammad ʻAbbās, Dār Al-Khānī

Al-Mizzī, Yūsuf ibn ʻAbd Al-Raḥmān, (1440 H) ***Tahdhīb Al-Kamāl fī Asmā' Al-Rijāl***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Bashshār ʻAwwād Maʻrūf, Beirut, Al-Resala Foundation.

Al-Nasāʾī, Aḥmad ibn Shuʻayb, (1396 H) ***Al-Duʻafā' wa-Al-Matrūkūn***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Rupees, Dar Al-Wa'i.

Al-Nasāʾī, Shuʻayb ibn ʻAlī, (1406 H) ***Al-Sunan***, (In Arabic), (2nd Edition), edited by: ʻAbd Al-Fattāḥ Abū Ghuddah, Islamic Publications Office.

Al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak, (1427 H) ***Nketh Al-Himyān fī Nukat Al-ʻUmyān***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muṣṭafá ʻAbd Al-Qādir ʻAṭā, Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah.

Al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad, (1415 H) ***Al-Muʻjam Al-Kabīr***, (In Arabic), (2nd Edition), edited by: Ḥamdī ibn ʻAbd Al-Majīd Al-Salafī, Cairo, Ibn Taymiyyah Library.

Al-Ṭawālibah, Muḥammad ʻAbd Al-Raḥmān, (2001 M) ***Who directed them Al-Bukhari Muqrunin***, (In Arabic),a refereed research, Al-Manara Magazine, vol. 7, p. 2.

Al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʻĪsá ibn sawrh, (1998 M), ***Al-sunan***, edited by: Bashshār ʻAwwād Maʻrūf, Dār Al-Gharb Al-Islāmī.

Ibn Abī Ḥātim, ʻAbd Al-Raḥmān ibn Muḥammad, (1427 H) ***Al-ʻilal,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: a team of researchers under the supervision of Saad bin Abdullah Al-Hamid, Al-Humaidhi Press.

Ibn Abī Ḥātim, ʻAdd Al-Raḥmān ibn Muḥammad Al-Rāzī, (1271 H), ***Al-Jarḥ wa-Al-Taʻdīl,*** (In Arabic), (1st Edition), House of Revival of Arab Heritage.

Ibn Abī Shaybah, Muḥammad ibn ʻUthmān, (2006 M), ***Su'ālāt Muḥammad ibn ʻUthmān ibn Abī Shaybah li-ʻAlī ibn Al-Madīnī,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ibn ʻAlī Al-Azharī, Al-Fārūq Al-ḥadīthah.

Ibn ʻAdī, ʻAbd Allāh ibn ʻAdī, (1434 H) ***Al-Kāmil fī Duʻafā' Al-Rijāl***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Māzin Muḥammad Al-Sirsāwī, Riyadh, Al-Rushd Library.

Ibn al-Salah, Othman bin Abd al-Rahman, (1406 AH) ***Maʻrifat Nnwāʻ ʻUlūm al-Hadīth***, (In Arabic),investigated by: Nur al-Din Atar, Syria, Dar al-Fikr.

Ibn ʻAsākir, ʻAlī ibn Al-Ḥasan, (1415 H) ***Tārīkh Dimashq***, (In Arabic),edited by: ʻAmr ibn Gharāmah Al-ʻAmrawī, Amman, Dar Al-Fikr.

Ibn Bakīr Al-Baghdādī, Al-Ḥusayn ibn Aḥmad, (1428 H), ***Su'ālāt Ibn Bakīr lil-Dāraquṭnī,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ibn ʻAlī Al-Azharī, Cairo, Dar Al-Faruq Al-Haditha.

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī, (1406 H), ***Taqrīb Al-Tahdhīb***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad ʻAwwāmah, Dār Al-Rashīd.

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī, (1415 H), ***Al-Iṣābah fī Tamyīz Al-ṣaḥābah,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: ʻĀdil Aḥmad ʻAbd Al-Mawjūd, Dār Al-Kutub Al-ʻIlmīyah.

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī, (1434 H), ***Hudá Al-sārī Al-muqaddamah Fatḥ Al-Bārī***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Shuʻayb Al-Arnā'ūṭ, Al-Risālah Al-ʻĀlamīyah.

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʻAlī, (1435 H) ***Tahdhīb Al-Tahdhīb***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Ibrāhīm alzybq-ʻādl Murshid, Beirut, Al-Resala Foundation.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad Ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, (1395 H), ***Al-Thiqāt,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Sayyid Sharaf Al-Dīn Aḥmad, Dār Al-Fikr.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad Ibn Ḥibbān ibn Aḥmad, (1414 H), ***Al-ṣaḥīḥ (arranged by Ibn Balban),*** (In Arabic), (2nd Edition), edited by: Shuʻayb Al-Arna'ūṭ, Beirut, Al-Resala Foundation.

Ibn Ḥibbān, Muḥammad ibn Ḥibbān, (1396 H), ***Al-Majrūḥīn min Al-Muḥaddithīn wa-Al-Duʻafā' wa-Al-Matrūkīn***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Maḥmūd Ibrāhīm Zāyid, Rupees, Dar Al-Wa'i.

Ibn Maʻīn, Yaḥyá ibn Muʻīn ibn ʻAwn, (1405 H) ***Tārīkh Ibn Muʻīn (Riwāyah Ibn Miḥriz)***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Muḥammad Kāmil Al-Qaṣṣār, Arabic Language Academy.

Ibn Maʻīn, Yaḥyá ibn Muʻīn ibn ʻAwn, (1408 H) ***Su'ālāt Ibn Al-Junayd li-Abī Zakarīyā Yaḥyá ibn Muʻīn,*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Oman, Dar Library.

Ibn Muʻīn, Yaḥyá ibn Muʻīn ibn ʻAwn, (1399 H) ***Tārīkh Ibn Muʻīn (riwāyah Al-Dūrī),*** (In Arabic), (1st Edition), edited by: Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, Mecca, Scientific Research Center.

Ibn Saʻd, Muḥammad ibn Saʻd ibn Manīʻ, (1968 M) ***Al-Ṭabaqāt Al-Kubrá***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: Iḥsān ʻAbbās, Dār Ṣādir.

Maʻrūf, Bashshār ʻAwwād, Al-Arnā'ūṭ, Shuʻayb, (1417 H) ***Taḥrīr Taqrīb Al-Tahdhīb,*** (In Arabic), (1st Edition), Beirut, Al-Resala Foundation.

Mashāqibah, ʻAbd Al-Raḥmān Muḥammad, (2011 M) ***muṣṭalaḥ "Shaykh" ʻinda Al-Muḥaddithīn Dirāsah Naẓarīyat wa-Taṭbīqīyah fī Al-Kutub Al-Sittah,*** (In Arabic),PhD thesis, Amman, University of Jordan.

Mughalṭāy ibn Qalīj, (1422 H) ***Ikmāl Tahdhīb Al-Kamāl fī Asmā' Al-Rijāl***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: ʻĀdil ibn Muḥammad-Usāmah ibn Ibrāhīm, Cairo, Al-Faruq Al-Haditha.

Muslim, Muslim ibn Al-Ḥajjāj, (1404 H) ***Al-Kuná wa-Al-Asmā'***, (In Arabic), (1st Edition), edited by: ʻAbd Al-Raḥīm Muḥammad Al-Qashqarī, Medina, Islamic University.